

إمارة قطر قبيل الحرب العالمية الأولى

دكتور رأفت غنيمي الشيخ

كلية التربية - جامعة عين شمس

المجلة التاريخية المصرية - المجلة التاريخية المصرية - المجلة التاريخية المصرية - المجلة التاريخية المصرية

مقدمة :

تحتفل قطر كل عام بعيد استقلالها في الاول من سبتمبر منذ عام ١٩٧١ ، عندما وجه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الحالي - وبان وقتها وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء - خطابا الى شعب قطر أعلن فيه استقلال قطر منهايا بذلك علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا وملغيا معاهدة سنة ١٩١٦ م ، ومبشرا بقيام دولة قطر ذات السيادة التامة والسطنان الكامل على كل مقدراتها في الداخل والخارج على السواء .

وقبل هذا الاعلان كانت هناك أحداث اوصلت قطر الى الاستقلال، من هذه الأحداث بدء ظهور قطر كامارة ذات كيان سياسى يحكمها امراء من آل ثاني في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكانت هناك ارتباطات سياسية واقتصادية بين حكام قطر وكل من حكام نجد آل سعود وحكام البحرين آل خليفة بحكم ارتباط قطر بريا بالأرض السعودية وبحريا بمواجهة جزر البحرين ، الى جانب ترحيب القطرين - وفي مقدمتهم آل ثاني - بالدعوة الوهابية ، بالاضافة الى أن الارتباط بين القبائل العربية في شبه جزيرة قطر وفي جزر البحرين

ارتباط قري رعاون في مجالات سيد اللؤلؤ والتجارة فيه وفي غيره من السلع .

وفي ظل آل ثاني اتجهت قطر في سياستها الخارجية - خاصة في عهد الشيخ محمد بن ثاني وابنه الشيخ قاسم - الى النزوع الى الاستقلال عن كل من حكومة الرياض وحكومة المنامة في الوقت الذي اخذ فيه الصراع الانجليزي التركي يشتد حول النفوذ في مناطق الخليج العربي ، فكان على آل ثاني اذن عمل التوازن المطلوب بين هذه القوى المختلفة سواء كانت الخليجية أو الخارجية من أجل تأكيد استقلال قطر .

ونتيجة لهذا التوازن فقد حصلت قطر بموجب اتفاقية ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ م مع بريطانيا على اعتراف باستقلال قطر ، وان وجدت روابط اقتصادية جمعت القطرين العربيين - قطر والبحرين - بضمآن بريطانيا ، وهو استقلال مبكر يتناسب في شروطه مع ظروف ذلك العصر ، ويضع الاساس لارساء قواعد الأمن والاستقرار ليس في قطر وحدها بل وفي كل الخليج العربي كله ..

كما أنه نتيجة لهذا التوازن أيضا فقد حصلت قطر بموجب الاتفاقية التركية البريطانية الموقعة بين الطرفين عام ١٩١٣ م على اعتراف القوتين المتنافستين على النفوذ في منطقة الخليج العربي آنذاك باستقلال قطر تحت حكم آل ثاني ، ورغم أنه وقعت بعد ذلك في نوفمبر ١٩١٦ م معاهدة الحماية البريطانية على قطر ، فان اعترافات بريطانيا في معاهدة ١٩١٣ م مع تركيا باستقلال قطر بزعامة آل ثاني كانت نقطة كسبتها قطر وسبقت بها اعلان الاستقلال التام وانهاء معاهدة الحماية مع بريطانيا في سبتمبر ١٩٧١ م ..

وفي الصفحات التالية نسجل كيف أدى التوازن الذي عمل له الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني على الاعتراف باستقلال قطر من جانب أكبر قوتين متنافستين على النفوذ في منطقة الخليج العربي وأعنى كلا من انجلترا وتركيا . وهو الاستقلال الذي دفعنا الى ابراز دوره ودور صانعه في تاريخ قطر الحديث والمعاصر ■

استقلال قطر ومعاهدة ١٨٦٨ م

استفاد الشيخ محمد بن ثاني من الظروف المحيطة بقطر والأحداث الحربية التي تعرضت لها منطقة الخليج ، وأعنى بها الحرب

بين القطريين من ناحية وكل من حكام البحرين وأبو ظبي من ناحية أخرى عام ١٨٦٧ م ، فانضم الى السعوديين الذين ناصروه ، وفاوض المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل بيللي Billey باسم القطريين في اجتماع عقد بمدينة الوكرة القطرية .

وقد تمت هذه المفاوضات بتدخل من الكولونيل بيللي ، وبموجب الصلاحيات المتعلقة بالأمن البحري ، ومن ثم انشئت عبر هذا التدخل اول علاقة رسمية على شكل اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني في ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ م ، كانت بمثابة اعتراف بريطاني بالشيخ محمد ابن ثاني لحاكم يمثل قطر (١) . وقد ادخلت هذه المعاهدة قطر عضوا في معاهدات الهدنة البحرية ، وكانت تقضى في مجملها على الا يرتكب اهالي قطر أعمالا عدوانية في البحر ، واعطت لقطر شخصيتها الكاملة، واعترف بعدها بال ثاني حكاما لقطر حتى اليوم (٢) .

ومما هو جدير بالذكر ان قطر دخلت متأخرة في معاهدات الهدنة البحرية عن غيرها من امارات الخليج العربي التي دخلت في هذه المعاهدات منذ عام ١٨٢٠ م ، تلك المعاهدات التي التزمت فيها هذه الامارات العربية الخليجية - بعد معرعة بريطانيا مع القواسم في رأس الخيمة عام ١٨٢٠ م - ينبذ الأعمال العدائية ضد بعضها البعض أو ضد الغير في مياه الخليج وقبول وساطة المقيم العام البريطاني في الخليج في أى نزاع يتعارض مع هذه المعاهدات . وهذا التأخير في الانضمام لمعاهدات السلم البحري قد جعل لقطر وضعاً متميزاً حتى عن البحرين التي وقعت معاهدة مماثلة مع بريطانيا عام ١٨٦١ م .

وقد تضمنت المعاهدة بين الشيخ محمد بن ثاني والكولونيل بيللي على وثيقتين : الوثيقة الاولى تعهد من الشيخ محمد بعدم خرق المعاهدة البحرية ، وهذا التعهد يتضمن خمسة بنود أهمها عودة الشيخ محمد وبقية القبائل القطرية المتحالفة الى سكن مدينة الدوحة وتعميرها بعد أن تركوها أثناء هجوم حكام البحرين وأبو ظبي عليها ، وعدم القيام بأية أعمال حربية في مياه الخليج ، ورفع امر أى نزاع ينشأ بين قطر وأية امارة خليجية أخرى الى المقيم العام البريطاني ، وأن تكون علاقة قطر بالبحرين طيبة وأن يدفع الشيخ محمد بن ثاني قدراً من المال وقدره ١٥٠٠٠ قران (٣) لحاكم البحرين كل سنة وذلك عن طريق المقيم العام البريطاني ، ووقع هذا التعهد كل من

الشيخ محمد بن ثاني والكلونيل س. لويس بيللى فى ٢٤ جمادى الأولى
١٢٨٥ هـ الموافق ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ م (٤) .

وأما الوثيقة الثانية التى اشتملت عليها معاهدة ١٨٦٨ م بين
قطر ويمثلها حائهما الشيخ محمد بن ثاني والمقيم السياسى البريطانى
العام فى الخليج العربى الكلونيل بيللى فهى عبارة عن تعهد من زعماء
القبائل القطرية بدفع مبلغ ١٥٠٠٠ قران سنوى متضامنين وعن
طريق حاكم قطر الشيخ محمد بن ثاني الذى يسلمها للمقيم العام
البريطانى الذى يسلمها بدوره لحاكم البحرين من آل خليفة .

وقد نصت هذه الوثيقة على مايلى :

نقر نحن شيوخ القبائل الموقعين على هذا والمقيمين مع قبائلنا
فى الأرض القطرية ونوافق على أن ندفع للشيخ على بن خليفة حاكم
البحرين المبالغ المالية التى بنا ندفعها سنويا من قبل لحكام البحرين،
وهذه المبالغ كلها نسلمها للشيخ محمد بن ثاني شيخ الدوحة الذى
يقوم بتسليمها للمقيم العام البريطانى الذى يقوم بدوره بتسليمها لوكيل
حاكم البحرين فى بوشهر وهذه المبالغ موزعة على النحو التالى حسب
نصيب كل قبيلة :

* قبيلة المهاندة تدفع ١٧٠٠ قران .

* قبيلتى البوعينين والنعيم تدفع ١٥٠٠ قران .

* قبيلة سميسمة (قبيلة البوكوارة التى تسكن فى سميسمة)
وتدفع ٥٠٠ قران .

* قبيلة كليب وتدفع ٥٠٠ قران .

* قبيلة السودان وتدفع ٥٠٠ قران .

* محمد بن ثاني (زعيم قبائل المعاضيد والمسلم) ويدفع
٢٥٠٠ قران .

* قبيلة العمامرة وتدفع ٨٠٠ قران .

الجملة ٩٠٠٠ قران

واذ ندرك نحن الشيوخ المذكورين بأن ما يطالبنا به حاكم البحرين
هو ١٥٠٠٠ قران سنويا وليس ٩٠٠٠ قران المتوزعين على القبائل
أعلاه ، فاننا نوافق على دفع أى مبلغ اضافى بحيث لايتجاوز مجموع

ماندفعه ١٥٠٠٠ قران والذي يجب ان يصدر به المقيم السياسي البريطاني فرارا بعد دراسة الموضوع دراسة قانونية .

وقد تحرر هذا التعهد في ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٥ هـ الموافق ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ م ، أى في اليوم التالى لتوقيع الوثيقة الأولى .

ولم يكن هذا التساهل من جانب الشيخ محمد بن ثانى حاكم قطر الا تحفيقا لهدف اكبر وهو نيل الاستقلال ، وابعاد النفوذ التركى عن شبه جزيرة قطر وهو النفوذ الذى ظهر فجأة في الأحساء والبحرين حتى يبعد وطنه عن الصراع الأكبر بين القوتين المتنافستين انجلترا وتركيا ، وهو يدرك أن قطر لا قبل لها بهذا الصراع ، ومن الخير لها عمل التوازن بين القوتين .

ومن ثم لانعجب أن نجد بريطانيا عن طريق معاهدة ١٨٦٨ م تسهم في تأسيس مركز مستقل لقطر عن البحرين لأول مرة في تاريخ شبه جزيرة قطر (٦) .

ولكن انجلترا رغم توقيعها معاهدة ١٨٦٨ م مع قطر فانها لم تنجح في فرض نفوذها كاملا بالسرعة التى نجحت فيها في البحرين بسبب امسالك الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى زمام الأمور في شبه الجزيرة القطرية من والده الذى بلغ الثمانين من عمره ، وكان الشيخ قاسم في الرابعة والأربعين من عمره عندما تسلم زعامة قطر عقب توقيع اتفاقية عام ١٨٦٨ م مع البريطانيين ، وقد عمل الشيخ قاسم على الاستفادة من مزايا تلك الاتفاقية والتخلص من مضارها عند اول فرصة سانحة . وقد سنحت الفرصة بحدوث غزو تركى لشبه جزيرة قطر عام ١٨٧١ م بعد توقيع الاتفاقية القطرية البريطانية لعام ١٨٦٨ م بثلاث سنوات حيث اعتبرت تركيا قطر قائمية عثمانية واختارت الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى قائما لحكم قطر .

جاء تعيين الشيخ قاسم في منصب القائم مقام لحكم قطر اعتراف من تركيا بسلطة آل ثانى على قطر ذات الكيان السياسي ، وكان البريطانيون يعترفون بموجب معاهدة ١٨٦٨ م بسلطة آل ثانى على قطر المستقلة، وهنا وجد الشيخ قاسم الفرصة سانحة لى يحقق استقلال شبه جزيرة قطر على طريقته هو عن طريق الاستفادة من القوتين المتنافستين في التقرب الى قطر ، وذلك بعمل توازن في علاقة قطر بين كل من انجلترا وتركيا . وفي ظل هذا التوازن بين الدولتين الكبيرتين في المنطقة اخذ الشيخ قاسم يعمل على جمع سكان قطر جميعهم على هدف

واحد واشاعة السلام بينهم وتوحيدهم (٧)، أى تحقيق الوحدة الوطنية القطرية ركيزة الاستقلال اكامل المنشود والمحققة لاستمرار المحافظة على الاستقلال .

ولكن يبدو أن كلا من تركيا وبريطانيا لم تقبل بسياسة التوازن بين القوى التى لجأ اليها الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى فى تعامله معها ، فرغم أن بريطانيا سلمت منذ البداية بامتداد السيادة العثمانية الى بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر الا انها لم تلبث أن فطنت الى اغراض الاتراك التوسعية فى الخليج العربى فصارت تعارض فى امتداد النفوذ العثمانى الى قطر وتعمل فى نفس الوقت على تقوية علاقاتها بشيخ البحرين وساندته فى مواجهة الاخطار التى تحدق به (٨) .

وتعرض استقلال قطر الذى يحاول الشيخ قاسم صيانتة لمؤامرات من قبل الانجليز والأتراك فبالنسبة للانجليز فقد انتهزوا تعاون الشيخ قاسم مع العثمانيين بقبول منصب قائمقام قطر وحرضت البحرين لاثارة المشاكل مع قطر بخصوص مسألة السيادة على مدينة الزبارة وعلى قطر بأكملها استنادا الى أن مدينة الزبارة هى الأرض التى خرج منها آل خليفة وفتحوا جزر البحرين فهى موطن أجدادهم ، وقد نسوا أن انشيخ ثانى الذى تنتسب اليه أسرة آل ثانى قد ولد فى الزبارة واشتمل بالتجارة هناك وعن طريقه وصلت تلك الأسرة الى ماوصلت اليه الان ، كما أن قطر توقفت عن دفع الأموال السنوية التى كانت تدفعها للبحرين بموجب معاهدة ١٨٦٨ م والتى كانت تنتقص من استقلال قطر الكامل ، توقف دفع هذه الأمور عقب ظهور الأتراك فى المنطقة أى عام ١٨٧٠ م (٩) .

واستطاع الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى المحافظة على استقلال قطر باستمرار تقوية علاقته بالأتراك ، ولكن الأتراك ما لبثوا أن رأوا فى رفضه لبسط سيطرتهم على قطر نزعة استقلالية منه ، ومن ثم عولوا على محاربته ، ولم تفلح الحرب التى وقعت عام ١٨٩٢ م لأن الأتراك هزموا فيها على الأرض القطرية، مما دفع السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى الى الكتابة الى الشيخ قاسم بن محمد آل ثانى برسالة يطلب منه تسوية الامور بين الطرفين واطلاق سراح الاسرى الاتراك والاعتذار عن أن والى البصرة محمد حافظ باشا دبر هذا الهجوم دون علم السلطان ، ومن ثم عزلة السلطان من ولاية البصرة ارضاء للشيخ قاسم ، ولاشك أن هذا تعزيز لا استقلال قطر .

ولكن اخطر نتائج هذا الصدام بين قطر وتركيا كان اتجاه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الى التعاون مع الانجليز الذين أبدوا استعدادهم بعد صدام الشيخ قاسم مع الاتراك لعقد معاهدة حماية مع الشيخ قاسم ولكنه رفض هذا العرض ، (١٠) وعندما عقدت بريطانيا معاهدات محلية في الخليج لتحريم تجارة الاسلحة عام ١٨٨١ مع شاه ايران وعام ١٨٩٨ مع حاكم البحرين ، وعام ١٩٠٠ مع حاكم الكويت وعام ١٩٠٢ مع حاكم البحرين ، وعام ١٩٠٠ مع حاكم الكويت وعام ١٩٠٢ م مع شيوخ ساحل عمان - لم يستثن من عقد مثل هذه المعاهدات سوى قطر في عهد الشيخ قاسم التي استطاعت أن تحتفظ بحريتها في هذا المجال الى مابعد اندلاع الحرب العالمية الاولى ، وهذا مظهر آخر لاستقلال قطر . (١١)

الصراع التركي الانجليزي

واستقلال قطر

اثارت محاولات الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر توطيد سيطرتها في الخليج العربي معارضة عند الحكومة البريطانية ، ورغم تعدد هذه المحاولات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٨ م) الا انها لم تكن ذات تأثير كبير نظرا لانشغال الدولة بأمور أخرى داخل استانبول وفي أجنحة الدولة أوروبا وأفريقيا كثورات اليونانيين وتوسع الاستعمار الفرنسي من الجزائر الى تونس عام ١٨٨١ ، والاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ م .

ولكن الدولة العثمانية عادت في السنوات الاولى من القرن العشرين الى الاهتمام بأقطار الخليج العربي، ولعل هذا مرده في الدرجة الاولى الى الانقلاب الذي حدث عام ١٩٠٨ م ضد السلطان عبد الحميد ، والذي تزعمه سباط يتشيعون الى الافكار الالمانية وينتمون لما عرف بجماعة الاتحاد والترقي أو تركيا الفتاة ذات الاتجاه التعصبي باعتبار الاتراك جنسا أرقى وأعلى من بقية الاجناس الداخلة تحت السيادة العثمانية ومنها العرب ، وقامت سياسة جماعة الاتحاد والترقي بالنسبة لمنطقة الخليج على تقوية السيطرة العثمانية هناك ، وكانت خططها في العمل تقوم على اضعاف سلطة حكام امارات الخليج وانضوائهم الى فكرة الجامعة الاسلامية التي أخذوها عن السلطان عبد الحميد ، كما تقوم على استعمال الشدة والعنف ضد القبائل

العربية الخيجية ، وارغام شيوخ المنطقة بالقوة على اعلان ولائهم للدولة
العثمانية عن طريق فرض الضرائب عليهم وتجنيدهم في الجيش
العثمانى . (١٢)

وكان حماس الموظفين الاتراك في تحقيق مخططات الحكومة
العثمانية في منطقة الخليج العربى يعنى من ناحية اخرى تجدد الصراع
بين الحكومتين البريطانية والعثمانية ، على أن الخلاف بين الطرفين
لم يتخذ صورة اجرائية الا في شهر يوليو ١٩٠٨ م حينما ارسلت
السلطات العثمانية فى البصرة فرقة من الجنود لاحتلال جزيرة
« الزخونية » وهى جزيرة صغيرة تقع فى الجنوب الشرقى من ميناء
العقير على مسافة عشر أميال من الساحل الغربى لخليج سلوى .

وعندما وصلت الفرقة العثمانية الى جزيرة « الزخونية » قامت
برفع الراية العثمانية على الجزيرة ، وازاء ذلك سارع المسؤولون
البريطانيون فى الخليج بالاحتجاج استنادا الى انهم رأوا فى احتلال
الاتراك للجزيرة خطوة لفرض السيطرة التركية على ساحل شبه
جزيرة قطر الغربى وربما على امارات الساحل العمانى المهادن . وقد
اكّد السفير البريطانى فى احتجاج حكومته الى الحكومة التركية بأن
جزيرة الزخونية تقع الى الجنوب من ميناء العقير الذى يعتبر الحد
الأقصى للسيادة العثمانية فى الاحساء طبقا لاعتراف الحكومة البريطانية
بموجب التفاهم بين الطرفين البريطانى والعثمانى على النفوذ فى الخليج،
وأضاف لوثر Lowther السفير البريطانى فى الآستانة فى احتجاجه
الى الحكومة التركية ، بأن محاولة الدولة العثمانية التقدم فيما وراء
هذه المناطق يؤدى الى تآزم الموقف بين الدولتين . (١٣)

ولكن الدولة العثمانية لم تعبا باعتراضات الحكومة البريطانية
اذا استمر والى البصرة يفرز الحامية العسكرية التركية بجزيرة
الزخونية باعتبارها أرضا عثمانية ، وانكر على القنصل البريطانى فى
البصرة حقه فى ان يناقش معه هذه المشكلة رسميا أو شخصيا . وان
كانت الحكومة العثمانية قد ردت على مذكرة الاحتجاج البريطانية
بان وجود الجند العثمانيين فى جزيرة الزخونية أمر ضرورى لحفظ
الامن بين قبائل الدواسر الذين يترددون على الجزيرة .

ولكن يبدو أن الحكومة التركية قد استجابت للضغط البريطانى،
خاصة أن تركيا كانت تعاني متاعب فى البلقان ومع روسيا ، فأرى
رجال الدولة العثمانية ضرورة أن تسوى الدولة مشاكلها مع بريطانيا

املا في الحصول على تأييد الحكومة البريطانية ازاء مآصدافه الدولة العثمانية من مشكلات . وكان حتى باشا وزير الخارجية العثمانية على رأس القائلين بضرورة التسوية السلمية للخلافات القائمة للوصول الى اتفاق مع بريطانيا وغيرها من الدول (١٤) ، ومن ثم يبرق وكيل الوزارة لشئون الهند الى زميله وكيل وزارة الخارجية البريطانية بنص برقية نائب الملك في الهند التي تضمنت أن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ابلغه بجلاء القوات العسكرية التركية من جزيرة «الزخنوية» ولم يعد هناك جند عثمانيون في الجزيرة (١٥) .

وكان جلاء الاتراك عن جزيرة الزخنوية كسب لوجهة النظر البريطانية التي كسبت هذه الجولة في صراعها على النفوذ مع اندولة العثمانية في الخليج العربي وهى في نفس الوقت كسب لقطر اذ في هذا الجلاء اعتراف ضمنى من جانب الاتراك بوجهة النظر القائلة بأن جزيرة الزخنوية جزء من قطر التي يحكمها آل ثاني .

ولكن هل ينتهى الصراع العثماني البريطاني في قطر وفي الخليج عامة ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تبدأ من اقتناع الطرفين بضرورة التوصل الى اتفاق يحدد مناطق النفوذ السياسى لكل منهما في الخليج منعا للتصادم ، ومع هذا الاقتناع كانت هناك تصريحات وأجراءات اعتبرت عراقيل في سبيل التفاهم ، من ذلك ماصرح به اللورد هاردنج الحاكم العام البريطانى للهند من أن وجود العثمانيين في الخليج أشد خطورة من روسيا أو فرنسا لأن لهم - العثمانيين - تأثيرا على بعض الحكام العرب تحت ستار الجامعة الاسلامية ، ولذلك ذهب الى المطالبة باسقاط سيادتهم عن الكويت (١٦) .

وفي نفس الوقت الذى جرت فيه المفاوضات بين بريطانيا والدولة العثمانية والتي استمرت سنتين (١٩١١ - ١٩١٣ م) فقد ظهرت مواقف تفاهم ومواقف تصادم ، اذ بينما تساهل العثمانيون في التنازل عن قطر وعن البحرين ، وموافقة بريطانيا على بقاء الكويت تحت السيادة العثمانية التي تمتد حتى ميناء العقير بالاحساء ولا تمتد أبعد منه ، وحتى بعد توقيع الاتفاقية في ٢٩ مايو ١٩١٣ م سعت تركيا الى التمسك باحتلال شبه جزيرة قطر خلال شهر يونيو ١٩١٣ م رغم ما نصت عليه الاتفاقية من اقرار تركيا بالتخلي عن قطر .

وتفصيل ذلك أن السفير البريطاني في استانبول بعث الى السير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية فى ١٦ يونيو ١٩١٣ م بأن السلطات المسؤولة فى انبصرة قد ابلغت السلطات العسكرية فى بغداد بانهم أرسلوا الى قطر ٧٥ جنديا على رأسهم ضابط تركى واحد يستقلون سفينة تجارية عربية تسمى «بدر» (١٧) .

وعندما ابلغت الحكومة البريطانية حكومة الهند لمتابعة موضوع نزول القوات التركية التى خرجت من البصرة الى فطر ، ردت حكومة الهند على وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٤ يونيو ١٩١٣ م ، بأن هذا الاجراء الترى مثير للاضطراب ويدعو الى القلق ومن ثم فلا يمكن احتماله . (١٨) لأنه فى رأى تلك الحكومة يخالف ماتعهدت به الدولة العثمانية فى الاتفاقية التى وقعتها مع بريطانيا قبل اقل من شهر واحد .

ولعل هذه العقبات هى التى - الى جانب عوامل اخرى - كانت سببا فى عدم التصديق على المعاهدة العثمانية البريطانية رغم التوقيع عليها من ممثلى الطرفين ومايهمنا هنا هو مناقشة مانصت عليه تلك الاتفاقية من بنود قررت استقلال قطر باعتراف كل من تركيا وانجلترا اعترافا رسميا .

وقد شهد شهرى أبريل ومايو ١٩١٣ م مواقف حاسمة فى المفاوضات العثمانية البريطانية حتى تم التوقيع على الاتفاقية بين الطرفين فى آخر شهر مايو لأن المفاوضات تناولت عدیدا من موضوعات الخلاف بين البلدين منها مسألة الرسوم الجمركية ، وخط حديد بغداد ، ومناطق النفوذ فى الخليج العربى ، ومسألة شط العرب (١٩) .

وفى هذا المقام بعثت حكومة الهند الى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٧ أبريل ١٩١٣ م برسالة تعبر عن رأى حكومة الهند بشأن مشروع الاتفاق الجارى اعداده بين الحكومتين البريطانية والتركية وخاصة فيما يتعلق بتمسك العثمانيين بجزيرة الزخونية . اذ ترى حكومة الهند انه على الرغم من الخوف من ان اعتراف بريطانيا بالسيادة التركية على جزيرة الزخونية والساحل - ساحل الاحساء - الواقع بين «العقير» ونقطة تواجه تلك الجزيرة قد يودى الى بعض الخلاف أو الاحتكاك فى المستقبل بين البريطانيين والأتراك ، فان حكومة الهند على استعداد لموافقة على مشروع الاتفاق الانجليزى التركى بما

احتواه البند المشار اليه بخصوص جزيرة الزخونية وفي اطار الشروط التي عرضتها حكومة الهند والتي وافقت عليها جميعا الحكومة التركية (٢٠) .

وهذا يعنى تنازل بريطانيا عن شيء تمسكت به من قبل لصالح قطر وهو جزيرة الزخونية في سبيل اعتراف تركيا بانتهاء سيادتها على قطر واستقلال قطر عن البحرين .

وقد تضمنت مذكرة الهند الى وزارة الخارجية البريطانية عدة ملاحظات كان المحقق الاول عبارة عن برقية من الماركيز كرو Crewe المفاوض البريطاني موجهة الى حكومة الهند البريطانية تفيد انه بالنسبة لقطر في مجال المفاوضات التركية البريطانية فسوف تبقى مستقلة وذات كيان سياسي رلن تتبع البحرين ؛ وذلك في اطار ماعبرت عنه الحكومة التركية من رغبتها في الجلاء الكامل من شبه جزيرة قطر . ويأمل الأتراك أن توافق بريطانيا على بقاء سيادتهم على ساحل الاحساء بحيث تمتد من الشمال حتى نقطة في الجنوب تواجه جزيرة الزخونية الراغبين في اخضاعها أيضا لسيطرتهم (٢١) .

واحتوى المعلق الثاني على شروط حكومة الهند لاقرار اتفاق مع تركيا على الاسس السابق الاشارة اليها - واعنى انسحابها من قطر والاعتراف باستقلالها تحت حكم آل ثاني ، وعدم تبعية قطر للبحرين ، في مقابل امتداد النفوذ التركي حتى جزيرة الزخونية ونقطة على ساحل الاحساء تواجهها - وان حكومة الهند ترى الموافقة على الاتفاقية اذا وافق الاتراك على شروط الهند وهى :-

١ - بخصوص استقلال قطر ، فيجب ان تتخلى تركيا تماما عن كل ادعاءاتها السابقة بالسيادة على شبه الجزيرة القطرية ، في الوقت الذي تعترف فيه تركيا بأن بريطانيا الحرية في أن تدخل مع شعب قطر في اتفاقيات تتعلق بمسألة تجارة الاسلحة او تأمين السلم البحرى .

٢ - انه بالنسبة لمطالب حاكم البحرين بجزيرة الزخونية فيمكن تخليه عنها بتقديم تعويض مآدى محدود له .

٣ - كفالة السماح باستمرار اقامة بعض رجال القبائل من البحرين على جزيرة الزخونية كالعادة من أجل صيد الاسماك خلال

شهور الشتاء ، وانهم لن يخضعوا لاية مضايقات أو تفرض عليهم اية ضرائب من أى شكل .

٤ - بقاء جزيرتى « لبيئات السفلية » و « لبيئات العالية » فى حوزة حاكم البحرين . (٢٢).

وحدد الملحق الثالث مبلغ التعويض الذى يقترح منحه لحاكم البحرين فى مقابل تنازله عن مطالبته بجزيرة الزخونية ، اذ أجاب المقيم البريطانى العام فى الخليج بأنه تم اقتراح تعويض لحاكم البحرين مبلغ ١٠٠٠ راجنيه ، وأنه لى يكون الاقتراح مقبولا تماما من حاكم البحرين فى نظير رفع يده عن مطلبه بجزيرة الزخونية لصالح الاتراك ، فإن على الاتراك بدورهم تقديم هدية مناسبة من جانبهم الى حاكم البحرين لانهاء كل دعاءاته ، وهذه الهدية لن تتجاوز المبلغ المقترح عالىه كتعويض . (٢٣) وتكون الهدية فى صورة قارب بخارى .

وأخيرا تم الاتفاق على تسوية شاملة للمشكلات التى تعترض سبيل العلاقات التركية البريطانية ، حيث وقع كل من ابراهيم حقى باشا وزير خارجية الدولة العثمانية والسير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية اتفاقيات هذه التسوية وهى تشمل ما يلى : (٢٤)

١ - اعلان عام تمهيدى لمشروع المعاهدة . (٢٥)

٢ - مشروع اتفاق يتعلق بخط حديدى فى آسيا الصغرى (٢٦) ويتكون من ١٢ مادة ..

٣ - مشروع اتفاق يتعلق بالخليج « الفارسى » وهو يتعلق بكل من الكويت وقطر والبحرين وامور الخليج (٢٧) وتشكيل لجنة لتعيين الحدود وهذا الاتفاق احتوى على بنود تتعلق باستقلال قطر وهو موضوع بحثنا .

كما احتوى على اربعة ملاحق تتعلق باتفاقات بريطانية كويتية لاعوام ١٨٩٩ م و ١٩٠٠ م ، و ١٩٠٤ م ورسالة السير ادوارد جراى الى توفيق باشا رئيس وزراء تركيا فى ٢٤ اكتوبر ١٩١٣ م .

٤ - مشروع اتفاق يتعلق بتشكيل لجنة من أجل تحسين الملاحة فى شط العرب ، وهو يحتوى على ٢١ مادة وله ملحق . (٢٨)

وبالنسبة لقطر فقد نصت المادة رقم (١٠) والمادة رقم (١١) من مشروع

الاتفاق البريطاني العثماني بشأن الخليج على اقرار مستقبل قطر على النحو التالي : -

نصت المادة رقم (١٠) على أن تتناول الدولة العثمانية تنازلا نهائيا عن كل ادعاء لها بالسيادة على شبه جزيرة قطر ، على أن يتولى حكم شبه الجزيرة آل ثاني حكما وراثيا وتعهدت الحكومة البريطانية بمنع حاكم البحرين من محاولة ضم قطر الى سلطته .

كما نصت المادة رقم (١١) من الاتفاق المذكور على السماح لاهل البحرين بالنزول الى جزيرة الزخونية من أجل صيد اللؤلؤ ، علما بأن تلك الجزيرة صارت جزءا من الاحساء التركي .

وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تلزم نفسها في هذا الاتفاق بالاعتراف مسبقا باستقلال قطر استقلالاً تاما بعد انتهاء السيادة العثمانية ، وانها اعطت لنفسها الحرية في عقد معاهدات مع حكام قطر من آل ثاني بشأن تجارة الاسلحة أو السلم البحري في الخليج ، فإن النص على انتهاء السيادة العثمانية على قطر اعلان باستقلال شبه الجزيرة القطرية ولم يكن الامر يستدعي تنازلا مماثلا من بريطانيا لانه لم تكن لها أية ادعاءات بالسيادة على شبه الجزيرة القطرية ، هذا على الرغم من ان هذا النص على انتهاء السيادة العثمانية على قطر جاء نتيجة مفاوضات بريطانية عثمانية ولم يأت نتيجة مفاوضات قطرية عثمانية ، وهذا فرضته طبيعة الصراع في الخليج الذي كان صراعا بريطانيا عثمانيا .

وازاء اتجاه الامير عبد العزيز بن سعود بانظاره الى قطر بعد استيلائه على الاحساء قبل توقيع الاتفاق العثماني البريطاني بحوالى شهرين ، فقد اتخذت السلطات البريطانية موقفا محذرا بعدم اتخاذ أي موقف يغير من الوضع القائم ، أو خلق أي اضطراب بين الامارات العربية التي يدخل حكامها في اتفاقات مع الحكومة البريطانية ، بما فيها امارات قطر المستقلة تحت حكم المرحوم الشيخ قاسم آل ثاني وأبنائه من بعده ، والتي تم الاعتراف بها من جانب كل من الحكومتين البريطانية والعثمانية ، وأن الحكومة البريطانية حريصة على استمرار علاقات الصداقة التي لها جذور بعيدة في الماضي (٢٩) .

توفي الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في ١٧ يوليو ١٩١٣ م الموافق لعام ١٣٣١ هـ (٣٠) فخلفه في حكم قطر ابنه الشيخ عبد الله ، وجاء ذلك في ظل المعاهدة العثمانية البريطانية ، وفي ظل علاقات حسنة بين

آل ثاني وآل سعود خاصة عندما تعهد الامير عبد العزيز بن سعود أمام
المندوبين البريطانيين ، والمعتمد البريطاني في الكويت ، والمعتمد
البريطاني في البحرين بعدم الاعتداء على قطر (٣١) .

وتحقيقاً للاتفاقية البريطانية العثمانية والخاصة بانسحاب
تركيا من قطر ، فقد أظهر الامير عبد العزيز آل سعود اهتماما
بموضوع جلاء الاتراك عن قطر ومن ثم سعى لمقابلة المسؤولين البريطانيين
لبحث مستقبل قطر وبقيّة مناطق الخليج العربي التي سيجلوها عنها
العثمانيون ، وقد أبدت حكومة الهند رغبتها الملحة في ضمان جلاء
سريع للقوات التركية من قطر ، ولكن طالما انه لم يتم التصديق على
الاتفاقية العثمانية البريطانية ، فانه من الصعب ممارسة ضغط على
الحكومة التركية لكي تسرع في الجلاء ، وان أبدت الحكومة البريطانية
تفاؤلاً بأن التصديق على تلك الاتفاقية لن يتأخر طويلاً (٣٢) .

وانثار المقيم العام السياسي البريطاني في الخليج العربي موضوع
اللقاء الذي طلب تدبيره معه الامير عبد العزيز بن سعود برسالة منه
في ٢٧ سبتمبر تشير الى أن الامير سيكون على استعداد لمقابلة المقيم
العام البريطاني في الاسبوع الثاني من شهر نوفمبر ، وانه تعهد بعدم
مناقشة أية موضوعات أو يتخذ موقفاً يتعارض مع سياسة الحكومة
البريطانية . وفي هذا المقام فقد ألح المقيم العام على حكومته لكي تمارس
ضغطاً على الحكومة التركية لكي تجلي قواتها العسكرية عن الأرض
القطرية وأنه يجب عدم الاعتماد على حسن نية السلطات العثمانية
بالبصرة بخصوص جلاء الاتراك عن شبه جزيرة قطر ، وانه اذا لم
تسحب 'الحامية العثمانية' من قطر قبل الموعد المقترح بين كل من الامير
عبد العزيز بن سعود والمقيم العام البريطاني في الخليج فسوف تكون
الامور في شأية الحرج والصعوبة سواء للمقيم السياسي البريطاني أو
للشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني (٣٣) .

وقامت الحرب العالمية الاولى في صيف ١٩١٤ م وكانت القوات
التركية ما تزال موجودة على الأرض القطرية . وكان عدد هذه القوات
٢٧٥ جندياً وضابطاً ، ولم يكن بوسع الشيخ عبد الله بن قاسم
آل ثاني طرد الحامية التركية دون مساعدة قوية من بريطانيا بدون
أراكة الدماء ، وكانت أحوال هذه القوات سيئة ، ومن ثم انتهزت
بريطانيا الفرصة وأرسلت قوة عسكرية بحرية بريطانية لاجلاء الحامية
التركية عن قطر ، وذلك في ١٩ أغسطس ١٩١٥ م وطلبت بريطانيا من

الشيخ عبد الله ابلاغ الجند الأتراك بتسليم أنفسهم وأسلحتهم ، وقد استطاع الشيخ عبد الله اقناعهم فسلموا ورحلوا الى البحرين على سفينة حربية بريطانية ، وقامت بريطانيا بعد ذلك بمصادرة أسلحتهم وذخائرهم الموجودة في القلعة المحصنة بالدوحة وأسدل الستار على آخر وجود تركى في قطر .

((الهوامش))

- ١ - ابراهيم ابو ناب : قطر قصة بناء دولة (ص ٧١) .
- ٢ - د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٩١٦ - ١٩٤٩ م) (ص ١٢٨) .
- ٣ - يذكر د. احمد أبو حاكمه في كتابه : تاريخ شرقى الجزيرة العربية نقلا عن تقرير المستر وarden أن «القران» عملة ضربت في فارس وهى تعادل في قيمتها الريال الحجازى .
- ٤ - د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٨٦٨ - ١٩١٦ م) (ص ٢١١) .
- ٥ - F. O. 424, Confidential (10376), Part X. :
No. 238, Piece No. 492 : India Office, to Foreign Office, India Office, June 28, 1913. Inclosure 2 in No. 492 : Extract from « Aitchison's Treaties » 4 th edition, Vol. XII, P. 148.
- ٦ - د. جمال زكريا : الخليج العربى (١٨٤٠ - ١٩١٤ م) ص ١٦٠ .
- ٧ - ابراهيم ابو ناب : المرجع السابق (ص ٧٢) .
- ٨ - محمود نمكرى الالوسى : تاريخ نجد (٣٩) .
- ٩ - د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٨٦٨ - ١٩١٦ م) (ص ٤٩) .
- ١٠ - ابراهيم ابو ناب : المرجع السابق ص ٧٣ .
- ١١ - نفس المرجع (ص ٧٤) .
- ١٢ - د. جمال زكريا : المرجع السابق (ص ٣٢٤) .

- F. O. 424, Confidential (9482), No. 217 : — ١٢
Further correspondence respecting the Affairs of Asiatic
Turkey and Arabia, Piece No. 68 : Sir Gerad Lowther, to Sir
Erward Grey Constantinople, November 20, 1908.
- ١٤ - ساطع احصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية (ص ٢٠١).
- F. O. 424, No. 221 Futher Correspondence — ١٥
respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia.
Piece 97 : India Office to Foreign Office, Doven Novem-
ber 27, 1909 Inclosure in No. 97 : Government of India to
Viscount Morley (Telegraphic),. November 26, 1909.
- ١٦ - د. صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي
(ص ١٦٥).
- F. O. 424, Confidential (10376) No. 238 — ١٧
Ibid. Piece No. 387 : Sir Gerld Lowther to Sir Edward Grey.
Constantinople June 16, 1913, (Telegraphic), No. 281.
- Ibid : India Office to Foreign Office. June — ١٨
24, 1913, Piece No. 451.
- ١٩ - د. صلاح العقاد : المرجع السابق (١٩٤ - ١٩٥) .
- Ibid : India Office to Foreign Office, No. 52, — ٢٠
India Office. April 17, 1913.
- Ibid : Enclosure I in No. 52 ; The Marquess — ٢١
ofCrewe to Government of India, India Office, April 7, 1913.
- Ibid : Inclosure 2 inNo. 52 : Government of — ٢٢
India to the Marquess of Crewe, April 14, 1913.
- Ibid : Inclosure 3 No. 52 : Government of — ٢٣
India to The Marquess of Crewe, April 15, 1913.
- FO. O. 424, 238 : Ibid, No. 144 : sir Edward Grey to — ٢٤
sir G. Lowther, Foreign Office, May 8 1913.
- Ibid, Enclosure I in No. 144 : Draft — ٢٥
Declaration.
- Ibid, Enclosure 2 in No. 144 : Draft — ٢٦
Convention respecting Railways in Asia Minor.

Ibid. Enclosure 3 in No. 144 : Draft. — ٢٧
Convention Respecting the Persian Gulf, & C.

Ibid. Enclosure : in No. 144 : Draft — ٢٨
Convention respecting the Creation of a Commission for improving Navigation in the Chatt-el-Arab.

F. O. 424, 240 : Ibid : Piece 39, India — ٢٩
Office to Foreign Office, India Office, October 15, 1913.

Enclosure 2 in No. 39 : Lieutenant-Colonel Sir P. Cox to
Abdul Aziz — bin — Saud. Bushire, September II, 1913.

٣٠ — د. عبد العزيز المنصور : التطور السياسى لقطر (١٨٦٨) —
١٩١٦ م (ص ٢٦) .

٣١ — نفس المرجع السابق (ص ١٢٠) .

Ibid : Piece No. 76 : India Office to — ٣٢
Foreign Office, India Office, October 29, 1913.

Ibid : Inclosure in No. 76 : Government — ٣٣
of India to Marquess of Crewe, October 26, 1913.

(المصادر)

أولا : الوثائق غير المنشورة :

- ١ - F. O. 424. Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia. Vol No. 217.
- ٢ - F. O. 424, Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia. Vol No. 221.
- ٣ - F. O. 424. Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia. Vol No. 238.
- ٤ - F. O. 424. Further Correspondence respecting the Affairs of Asiatic Turkey and Arabia. Vol No. 240.

ثانيا : المؤلفات :

- ١ - ابراهيم أبو ناب : (قطر قصة بناء ودولة) الدوحة بدون تاريخ
- ٢ - د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى - دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤) القاهرة ١٩٦٦ م .
- ٣ - د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى - القاهرة (١٩٧٤) م .
- ٤ - د. عبد العزيز المنصور : (التطور السياسى لقطر) (١٨٦٨ - ١٩١٦) الكويت (١٩٧٥ م) .
- ٥ - د. عبد العزيز المنصور : (التطور السياسى لقطر) (١٩١٦ - ١٩٤٩) . الكويت (١٩٧٩ م) .
- ٦ - ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية (بيروت ١٩٦٠ م) .
- ٧ - محمود شكرى الالوسى : (تاريخ نجد) القاهرة (١٣٤٧ هـ) .

